

الله الرحمن

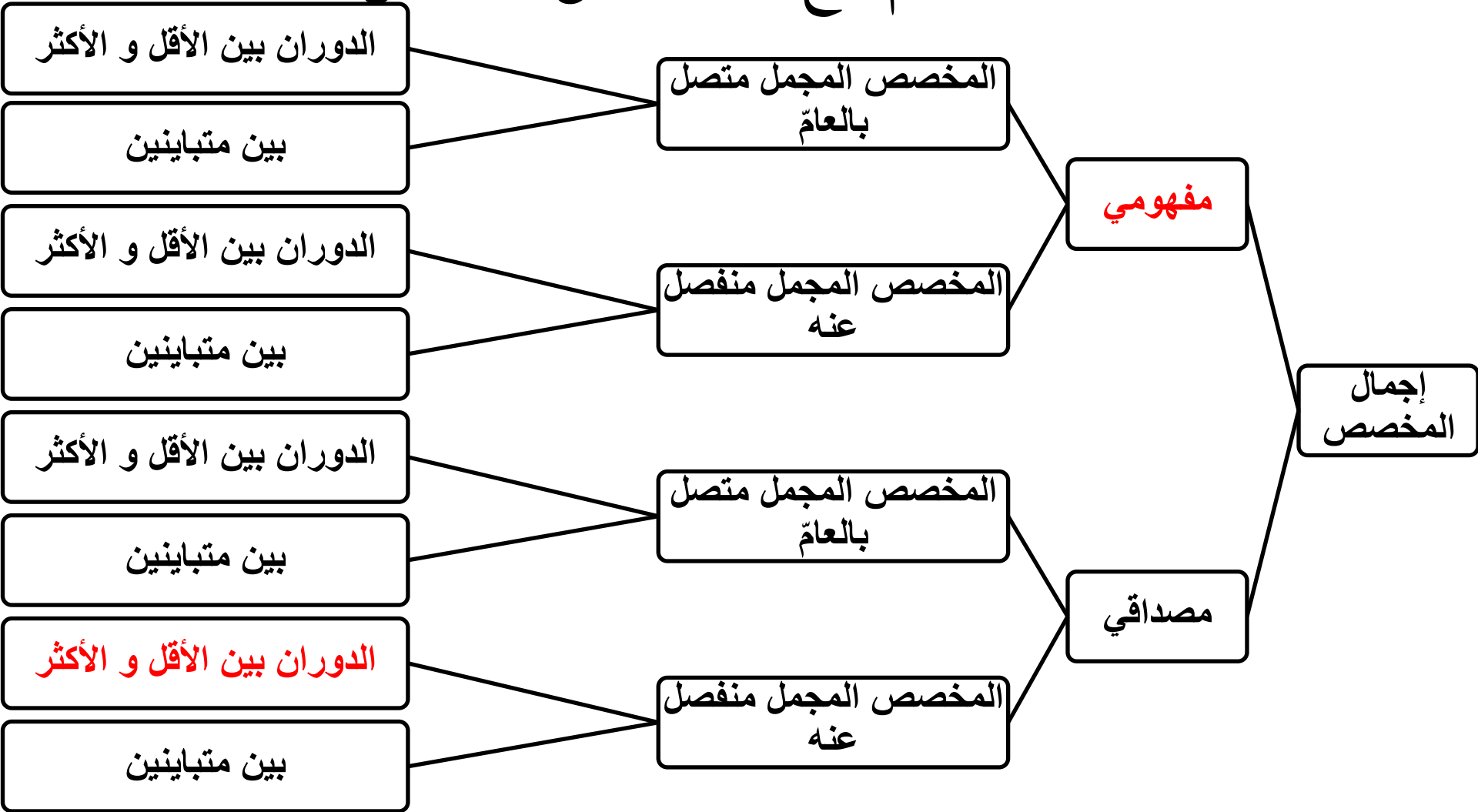
# علم أصول الفقه

٢٣

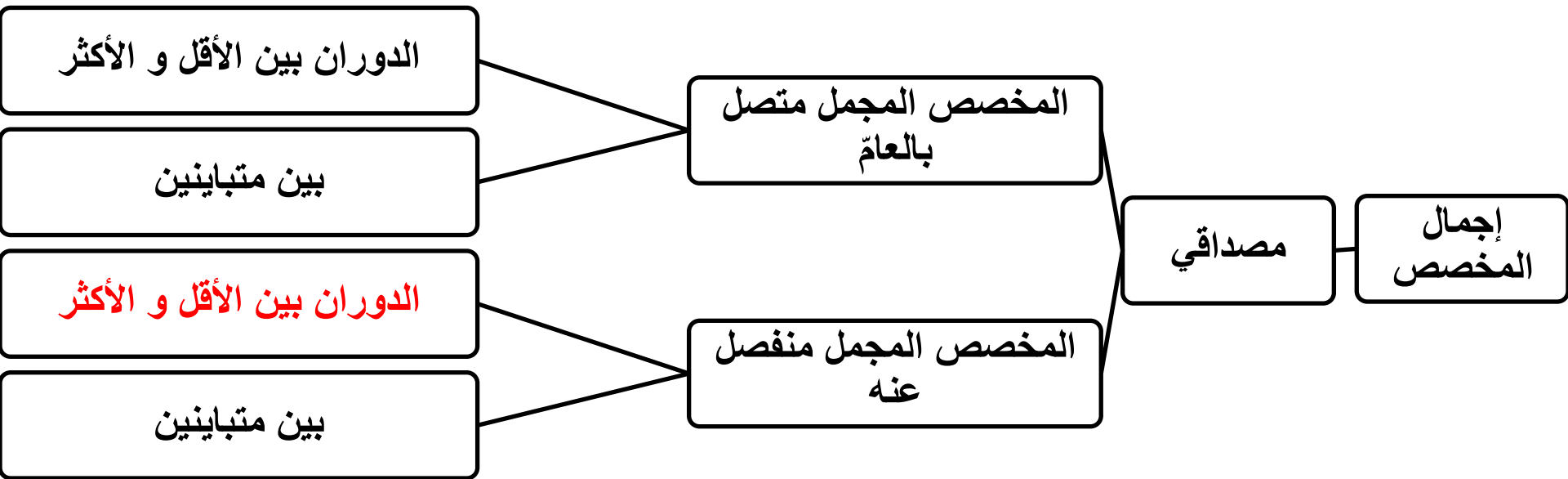
عموم وخصوص ٩-١-٩٦

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

## «حجية العام مع المخصّص المجمل»



# «حجية العام مع المخصّص المجمل»



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الأولى
- - انه قد يقال بصيغة ساذجة انه يمكن التمسك بالعام في الشبهة المصداقية لمخصصه و ذلك لأن مقتضى التمسك بالعام تام و المانع مفقود.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- أمّا المقتضى فلأنّ المفروض انفصال المخصص و عدم انثلام ظهور العام الشامل لكل فرد من افراد الفقير مثلاً حتى الفرد المشكوك فسقه.
- و أمّا فقدان المانع فلأنّ المانع المتوهم هو المخصص و لكنه لا يمكن التمسك به في الفقير المشكوك فسقه لأنه لا يحرز انطباقه عليه فكيف يمكن التمسك به فإذا لم يكن الخاصّ حجة في مورد الإجمال مع فعلية ظهور العام كان المتعين حجية العام لا محالة.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الثانية
- - و هي مناقشة في الخطوة السابقة و حاصلها: انَّ ظهور العام بعد ورود المخصص يصنف إلى صنفين صنف يكون حجة و هو ظهوره في الفقراء غير الفساق و صنف لا يكون حجة و هو ظهوره في الفقراء الفساق، و مورد الشك المصداقي لا يدري هل أنه ينتسب إلى الفئة الأولى أو الثانية،؟ فيكون الشك في أصل المقتضى و شمول الظهور الحجة من العام لمورد الإجمال.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الثالثة
- وهي مناقشة فيما ذكر في الخطوة السابقة و تصحيح للمدعى في الخطوة الأولى و حاصلها: انَّ التصنيف المذكور اعتباري لا موجب له لأنَّ ظهور العام انما يقتضى شمول كل فرد فرد من مصاديقه و هم الفقراء في المثال - على ما تقدم شرحه في بحوث أدوات العموم - حيث قلنا بأنها تدلُّ على انَّ كل فرد موضوع للحكم،



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- فالمقتضى أنّما هو الظهور الجزئي في كل فرد و هذا محرز في الفرد المشكوك و أنّما يشك في وجود المانع عنه و هو شمول المخصص و قد عرفت أنّه لا يمكن التمسك به فلا يعقل أن يكون مانعاً، و أمّا تصنيف ظهور العام إلى صنفين و فئتين فمجرد انتزاع عقلي عما هو واقع ظهور العام و دلالته فلا عبرة به.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الرابعة
- - و تتكفل عرض مقالة المحقق النائيني (قده) التي تحاول إبطال ما انتهينا إليه من مجموع الخطوات السابقة ببيان فني يتوقف على مقدمة حاصلها: انَّ الحكم له مرحلتان مرحلة الجعل الذي يفرض فيه الموضوع مقدر الوجود في أفق الجعل و يحكم عليه بالحكم، و مرحلة المجعول و فعلية الحكم باعتبار انطباق موضوعه على الخارج.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و انحصار الحكم الفعلي بقسم من الافراد تارة، يكون من جهة انحصار موضوع الحكم بذلك القسم، كما إذا مات الفقراء الفساق مثلاً و لم يبق في الخارج إلا الفقير العادل. و أخرى: يكون من جهة تحديد في مرحلة الجعل تخصيصاً أو تقييداً أو نسخاً،

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

من جهة انحصار  
موضوع الحكم بذلك  
القسم

من جهة تحديد في  
مرحلة الجعل تخصيصاً  
أو تقييداً أو نسخاً

انحصار الحكم الفعلي  
بقسم من الافراد

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و بين الانحصارين فرق جلى ذلك انَّ الأول لا يوجب تعنون العام بخصوص ذلك القسم المتبقى من الافراد بل ثبوت وجوب الإكرام فى الفقير العادل انما هو باعتباره فقيراً من دون دخل لخصوصية عدالته فيه لأنَّ موت بعض مصاديق موضوع الجعل لا يؤثر على الجعل نفسه الذى يكون الموضوع مقدراً فيه كما لا يخفى، بل حتى لو فرض عدم وجود شىء من موضوع الجعل فالجعل ثابت على موضوعه المفروض فى أفق الجعل، و لهذا لا يعقل أن يكون انعدام بعض مصاديق الموضوع خارجاً موجباً لتعنون موضوع الجعل بغيره بل الموضوع نفس الموضوع و انما لا يجد مصداقاً ينطبق عليه غيره.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و أمّا في الثاني فلا محالة يتحدد العام و يتعنون بغير مورد التخصيص لأنّ التحديد الوارد منصب على الجعل نفسه ليضيّق منه تخصيصاً أو نسخاً، و من الواضح انه بلحاظ هذه المرحلة أمّا أن يكون هناك تقييد أو إطلاق لاستحالة الإهمال ثبوتاً فإذا فرض ثبوت المخصص جداً و عن مصلحة و ملاك كما هو حال الأحكام الشرعية كان لا محالة دليلاً على التقييد و تعنون الجعل ثبوتاً بالفقير الفاسق لأنّ الإهمال مستحيل و الإطلاق خلف ثبوت التخصيص.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و بهذا يتضح انَّ نقض المحقق العراقي (قده) على مقالة المحقق النائيني «١» بموارد موت الفقراء الفساق من الغرائب المعدودة التي وقع فيها هذا المحقق فانَّ الفارق بين النحويين مما لا يكاد يخفى.

- (١) - أجود التقريرات، ج ١، ص ٤٥٨ - ٤٥٩



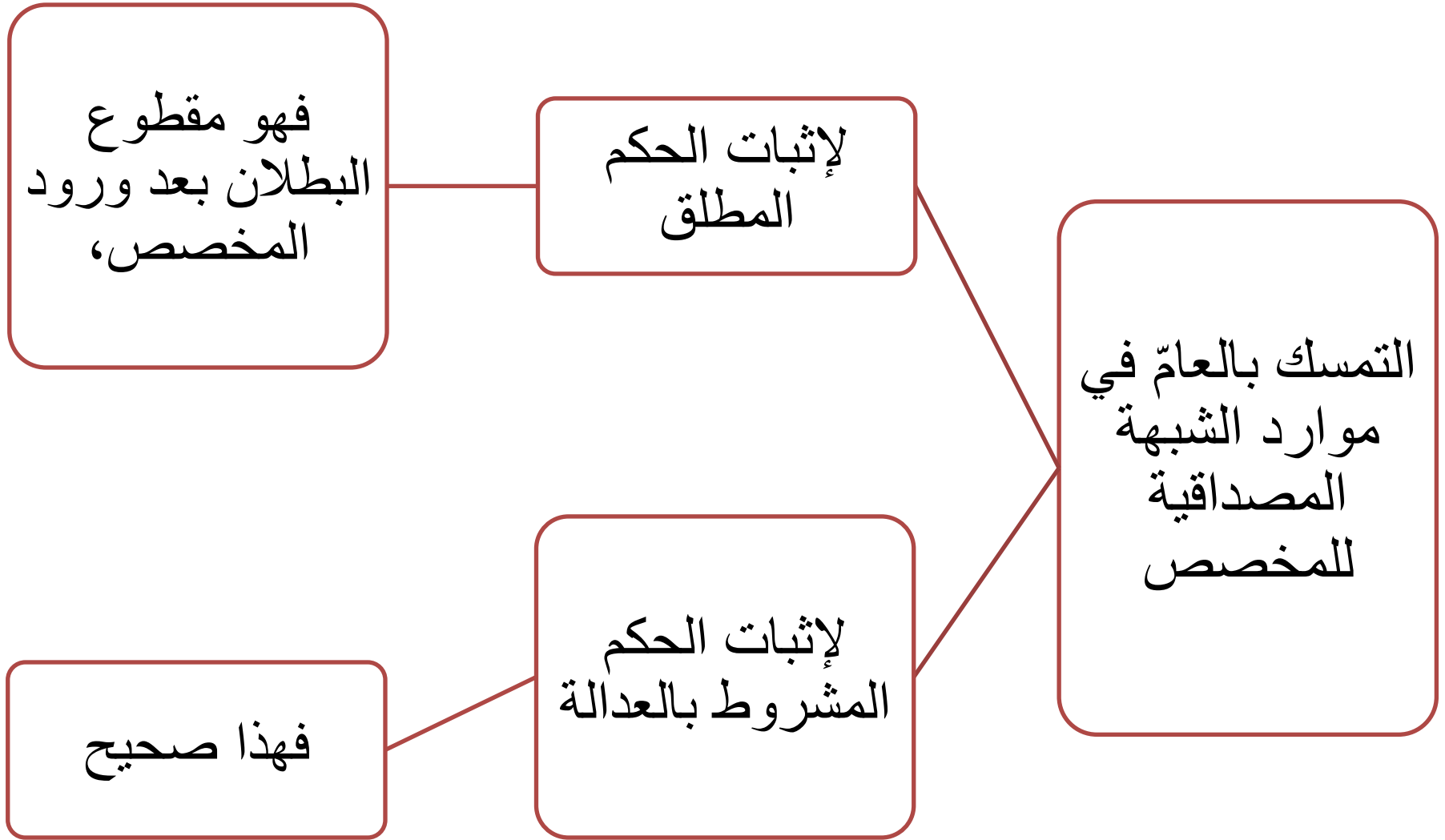
## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

لإثبات الحكم  
المطلق

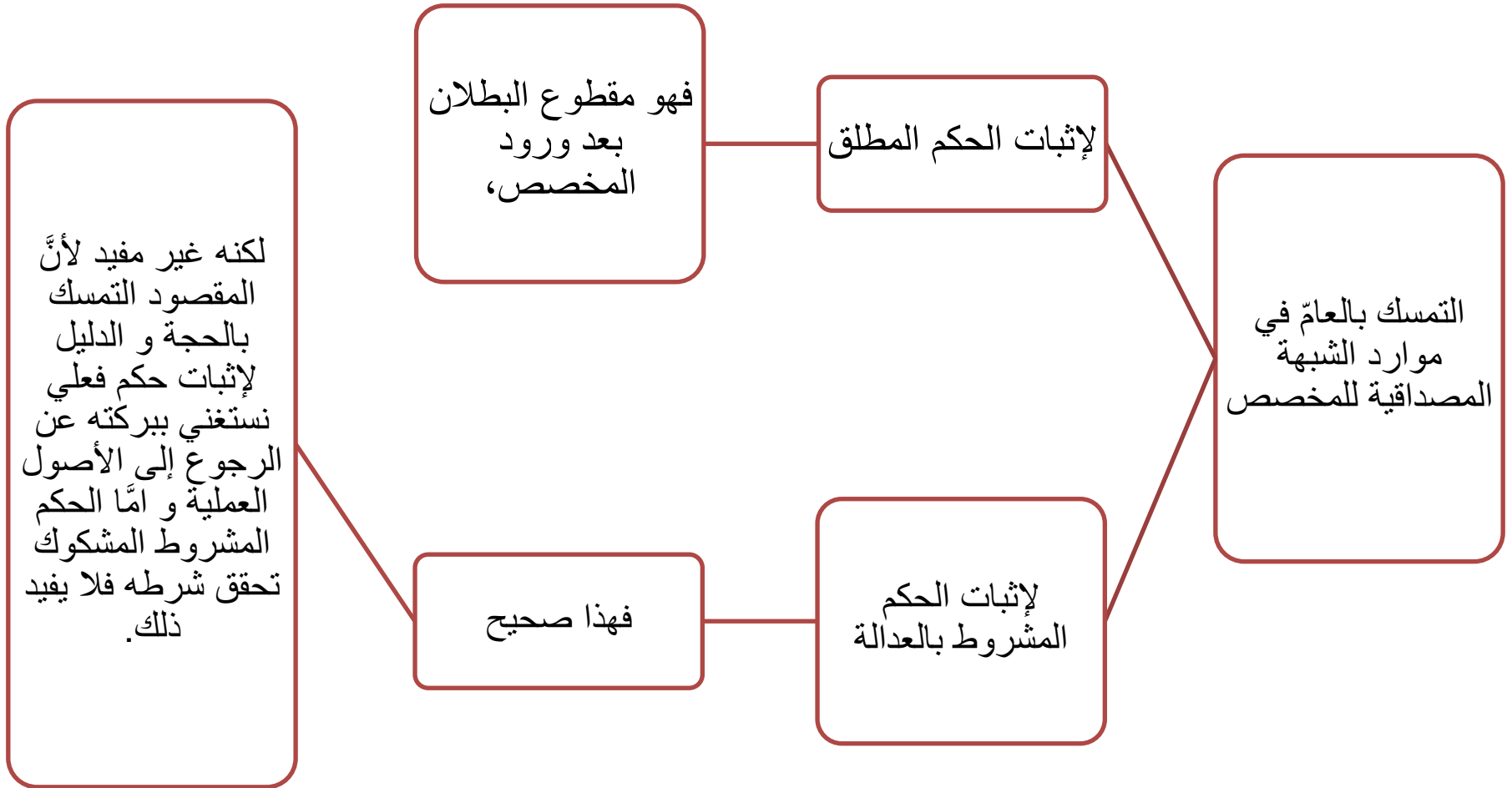
لإثبات الحكم  
المشروط  
بالعدالة

التمسك بالعام  
في موارد  
الشبهة  
المصداقية  
للمخصص

## المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً



## المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً



## المقام الثاني - في المخصص المجمع مصداقاً

- و على ضوء هذه المقدمة يقال في موارد الشبهة المصداقية للمخصص
- إنَّ أريد التمسك بالعام لإثبات الحكم المطلق فهو مقطوع البطلان بعد ورود المخصص،
- و إنَّ أريد التمسك به لإثبات الحكم المشروط بالعدالة فهذا صحيح لكنه غير مفيد لأنَّ المقصود التمسك بالحجة و الدليل لإثبات حكم فعلى نستغنى ببركته عن الرجوع إلى الأصول العملية و أمَّا الحكم المشروط المشكوك تحقق شرطه فلا يفيد ذلك.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة الخامسة
- - و ناقش في هذه الخطوة مقالة المحقق النائيني (قده) فنقول: ان **الشبهة** في المقام التي يراد علاجها بالعامّ شبهة **موضوعية** و ليست **حكمية** بحسب الفرض، و على هذا الأساس إذا فرض تمامية مقتضى العام و ظهوره في نفسه للفرد المشكوك أمكن التمسك به لإثبات وجوب إكراهه بالفعل و لو كان يلزم منه كونه عادلاً، فليس التمسك بالعامّ في الموارد مستلزماً لإثبات حكم مطلق حتى يقال بأنه مقطوع الكذب بعد ورود المخصص الدال على التقييد إذ ليست الشبهة حكمية ليراد إثبات الحكم المطلق

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و انما الشبهة **موضوعية** و مقتضى العام إثبات الحكم الفعلى على كل فرد من افراده فيكون معنى التمسك به فى الفقير المشكوك إثبات وجوب إكرامه لأنه عادل تماماً نظير ما إذا قام دليل خاص فى زيد الفقير المشكوك فى عدالته على وجوب إكرامه فكما كنا نتمسك به و بالملازمة ثبت أنه غير فاسق كذلك الحال فى دلالة العام و شموله لزيد فانه يثبت وجوب إكرامه الفعلى لأنه غير فاسق، و وجوب الإكرام لكونه غير فاسق لا يكون معارضاً مع التخصيص كما هو واضح فالحاصل:

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- المعارض مع التخصيص دلالة العام في الشبهة الحكمية على نفي التقييد لا دلالاته في الشبهة الموضوعية
- و مجرد تعنون الجعل المدلول عليه بالعامّ ثبوتاً بنقيض عنوان الخاصّ لا يكفي لإبطال شبهة التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية لمخصصه بعد أن كان ظهوره في إثبات الحكم الفعلي بوجوب الإكرام على كل فرد تاماً في نفسه.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- نعم لو ضمننا إلى هذا المبنى **مبنى آخر** كأن مدرسة المحقق النائيني (قده) قد أضمته و لم تصرح به و **هو ان العام يدل على ثبوت حكمه في كل فرد بالعنوان المأخوذ فيه** أي ثبوت وجوب الإكرام على كل فرد بما هو فقير فقط. تم ما ترمى إليه إذ يقال عندئذ:
- بأنه لو أريد من التمسك بالعام إثبات وجوب إكرام زيد بما هو فقير غير فاسق فلا مقتضى بعد ورود المخصص و إن أريد إثبات وجوب إكرامه بما هو فقير غير فاسق فلا مقتضى للعام في ذلك إذ لا ظهور فيه على ان زيد بما انه غير فاسق يجب إكرامه،



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و من هنا نعلم انَّ تمامية مقالة الميرزا (قده) و برهانه في المقام مبنيٌّ على الاعتراف بأمرين:
- أحدهما - تعنون العام ثبوتاً بغير عنوان الخاصّ.
- و الثاني - دلالة العام إثباتاً على ثبوت حكمه في كل فرد بما انه معنون بعنوان العام.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و نحن نوافق مدرسة الميرزا (قده) في الأمر الأول و اما في الثاني فلا نعترف بدلالة العام على ثبوت حكمه في كل فرد بما هو معنون عنوان العام و انما العام يدل على ثبوت حكمه الفعلي في كل فرد من افراد عنوان العام مهملاً من حيث كونه بذلك العنوان فقط أو من جهة دخل عنوان اخر فيه أيضاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- نعم عمومه للفرد الفاقد للقيود ينفي دخل ذلك القيد في موضوع الحكم إلا أن هذا لا يعني أن عمومه لكل فرد وشموله له لكونه مصداقاً للعنوان المأخوذ فيه لا غير، فعمومه لكل فرد لا يقتضي إلا إثبات الحكم الفعلي فيه مهملاً من ناحية ما هو مناط ثبوت الحكم،

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و استفادة عدم دخالة غير العنوان المأخوذ في مدخول العموم في الحكم انما يكون ببركة عمومته للفرد الفاقد - و هو الفقير الفاسق - الذي علم بكذبه بعد ورود المخصص لا انها شرط في دلالته و شموله لكل فرد،
- فمقتضى العام بلحاظ الفرد المشكوك فعلى و الشك في وجود المانع عنه، لما تقدم في الخطوة الثالثة من ان العموم ينحل إلى دلالات عديدة بعدد كل فرد فرد فأخراج أى فرد حتى الفرد المشكوك يكون تخصيصاً زائداً على العام فلا يقاس بباب المطلقات كما هو واضح [١].

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

[١] - يفهم من هذا البيان ان هناك فرقاً بين المطلق و العام فالمطلق لا مجال لتوهم حجيته في الشبهة المصداقية لمقيده، و هذا يمكن ان يبين في وجهه أحد أمرين الأول - ان المطلق لا ينظر فيه إلى الافراد و انما يكشف الإطلاق عن ان تمام الموضوع للحكم ثبوتاً ذات الطبيعة و بعد ورود المقيد علم بأنها ليست تمام الموضوع و انما الموضوع هو المقيد و المفروض الشك فيه و هذا بخلاف العام الذي يكون الحكم فيه ثابتاً على كل فرد فرد.

و هذا المقدار من البيان يمكن الإجابة عليه بأن الفرق بين العام و المطلق ليس من ناحية رؤية الافراد في العام دون المطلق كيف و ان المطلق أيضاً قد يكون ناظراً إلى الافراد كما في الجمع المضاف في مثل قولك «أكرم علماء البلد» كما ان العام ربما يكون الاستيعاب فيه أجزاءياً أو مجموعياً و انما الفرق من ناحية دلالة العام على الاستيعاب باللفظ بخلاف المطلق الذي تكون الدلالة فيه بالسكوت و عدم البيان.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الثاني - ان العام حيث يدل فيه اللفظ على الاستيعاب و شمول الحكم لكل فرد فرد فيكون مقتضى التمسك بالعموم فيه لكل فرد نفى خروجه عن الحكم بأى عنوان من العناوين بخلاف المطلق فانه لا يوجد فيه ما يدل على هذا النفي الا بمقدار ما يسكت عنه من القيود فإذا ثبت التقييد بقيد كالعادل فمع الشك فى انطباقه لا يوجد ما ينفي به عدم خروج ذلك الفرد بذلك العنوان لا باللفظ كما هو واضح و لا بالسكوت لأن المفروض العلم بالتقييد. و اما العام فعمومه للفرد المشكوك بنفسه يدل على استيعاب الحكم له لفظاً أى يدل على نفي انطباق أى عنوان مخرج له عن العام و هذه الدلالة فى الشبهة الحكمية تقتضى نفي التخصيص بعنوان آخر و فى الشبهة المصداقية بعد فرض ثبوت التقييد بالعدالة تقتضى نفي انطباق ذلك العنوان على المصداق المشكوك فيه. فالجواب: ان المطلق و ان كان يمكن التمسك بإطلاقه فى الفرد المشكوك لنفى أخذ عدمه قيدا فى الجعل و إثبات سعة الجعل من ناحية إلا ان هذا لا ينفي احتمال خروجه بقيد آخر غير مسكوت عنه و معلوم الحصول. و هذا بخلاف العام فان عمومته للفرد يدل باللفظ على عدم خروجه بأى عنوان فيدل بالملازمة على عدم خروجه بالقيد المعلوم أيضاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و مما يدل على عدم تمامية الأمر الثاني المتوقف عليه برهان الميرزا (قده) انا لو فرضنا ان دلالة العام على وجوب إكرام كل فقير انما هي باعتبار كونه فقيراً لا غير، لزم عدم حجية العام في الباقي بعد ثبوت التخصيص فضلاً عن الشبهة المصداقية لمخصصة للعلم بكذب دلالاته هذه و لا مقتضى لظهور آخر فيه كما هو واضح.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الخطوة السادسة - في بيان البرهان الفني المختار على عدم جواز التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية لمخصّصه.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و الصحيح في وجه عدم صحة التمسك بالعام في الشبهة المصدقية للمخصص هو أن يقال لا إشكال في توقف التمسك بالعام في ذلك على دلالة العام على الحكم في **الشبهة الموضوعية** و لا يكفي ملاحظة دلالاته في **الشبهة الحكمية** إذ بلحاظها فقط لا يمكن إثبات حكم الفرد المشكوك لأنَّ الحكم المطلق يعلم بخلافه بعد ثبوت المخصص و الحكم المقيد لا يجدى مع الشك في شرطه
- فلا محيص من التمسك بدلالة العام بلحاظ الفرد المشكوك بنحو الشبهة الموضوعية لإثبات وجوب إكراهه بالفعل الدال بالالتزام على انه عادل. و هذه الدلالة يمكن تخريجها بأحد طريقتين:

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الطريق الأول - أن نتمسك بدلالة العام في الفرد المشكوك لإثبات وجوب إكرامه واقعاً من باب انه عادل واقعاً.
- وهذا الطريق غير تام لأن الخطاب المولوي لا يتكفل لإثبات حكم ليس من شؤون المولى بما هو مولى الكشف عنه بل هو من شؤونه بما هو عالم للغيب أو عالم به صدفة، و من هذا القبيل وجوب إكرام زيد لكونه عادلاً واقعاً فإن هذه الحصة من وجوب الإكرام كأصل عدالة زيد نسبتها إلى المولى بما هو مولى و إلى العبد على حد سواء فلا تكون الخطابات المولوية الصادرة من المشرع بما هو مشرع كاشفة عرفاً عنها.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- فالحاصل: إن أُريد إثبات وجوب إكرام زيد حتى لو كان فاسقاً واقعاً فهذا مقطوع الكذب بعد ورود المخصص و إن أُريد إثبات وجوب إكرامه من باب كونه عادلاً فهذا ليس من شأن المولى بما هو مشرع الكشف عنه فلا طاقة في خطابه الصادرة عنه بما هو مشرع و مولى لإثباته نعم لو تصدى المولى بنفسه لبيان وجوب إكرام زيد بالخصوص كان ظاهر تصديه انه قد أحرز تحقق القيد خارجاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الطريق الثاني - هو التمسك بدلالة العام في الفرد المشكوك لإثبات وجوب إكرامه الظاهري و لو من باب ان الشارع جعل الفقر - العنوان المأخوذ في العام - أمانة على العدالة - القيد المنكشف بالمخصص - و ذلك تحفظاً على دلالة العام و شموله للفرد المشكوك فيكون وجوب إكرامه لكونه عادلاً ظاهراً و هذا ليس كالعدالة الواقعية خارجاً عن شئون المولى بما هو مولى بيانه بل جعل الأمانية كسائر الأحكام من شغل المولى بما هو مشرع.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و هذا الطريق أيضاً غير تام و ذلك لأنَّ الحكم الظاهري بوجوب إكرام زيد المشكوك فرع ثبوت وجوب الإكرام له واقعاً على تقدير عدالته الواقعية، لأنَّ الحكم الظاهري في طول الشك و احتمال ثبوت الحكم الواقعي،

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و حينئذٍ إن أُريد التمسك بالعام في الفرد المشكوك مرتين مرة لإثبات وجوب إكراهه الواقعي مشروطاً بعدالته الواقعية و مرة أخرى لإثبات وجوب إكراهه الظاهري فهو واضح الفساد، فإن الدليل لا يتكفل إلا لإثبات وجوب إكراه واحد على كل فرد،
- و إن أُريد التمسك به لإثبات الوجوب الواقعي فقط المشروط بالعدالة فهو لا يفيد،
- و إن أُريد التمسك به لإثبات الوجوب الظاهري فقط فهو غير معقول لأنه كما أشرنا في طول ثبوت الوجوب الواقعي فلا يعقل ثبوته من دون ثبوت الوجوب الواقعي المشروط.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و دعوى أنَّ المدلول المطابقى إنما هو الوجوب الظاهرى و ليكن ثبوت الوجوب الواقعى المشروط مستكشفاً بالدلالة الالتزامية،
- مدفوعة: بأنَّ الوجوب الظاهرى ليس فى طول ثبوت الوجوب الواقعى فى لوح الواقع بل فى طول وصول الحكم الواقعى و احتمالاه فلا يمكن أن يكون وصوله بنفس وصول الحكم الظاهرى أو فى طوله كما هو واضح [١].

## المقام الثاني - فى المخصص المجمعل مصداقاً

[١] - قد يقال لا يكون جعل الحكم الظاهرى فى طول وصول الواقعى و انما فعلية مجعوله فى الشبهة الموضوعية فى طول وصول الجعل الواقعى فى الشبهة الحكمية و عموم العام فى الفرد المشكوك يثبت جعل الحكم الظاهرى فى الشبهة الموضوعية فىكون بنفسه كاشفاً بالملازمة عن جعل الحكم الواقعى فى الشبهة الحكمية.

• و الجواب: اللغوية المذكورة عرفية و اما بالدقة العقلية فلا لغوية كما ذكر و لكن اللغوية العرفية كافية لمنع عن انعقاد العموم نعم لو كان الدليل وارداً فى خصوص المورد فمقتضى قرينة الحكمة و صونا للكلام عن اللغوية ثبوت اللازم.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و قد يتوهم ورود هذا الجواب على الطريقة الأولى بدعوى انّ التمسك بالعامّ لإثبات الحكم الفعلى علي زيد أي المجعول فرع ثبوت الجعل له على تقدير كونه عادلاً فانّ المجعول أيضاً في طول الجعل فانّ أريد التمسك بالعامّ لإثبات الجعل لزيد و المجعول معاً فهو غير ممكن لعدم وجود دلالة واحدة في العام بالنسبة إلى زيد، و إن أريد التمسك به لإثبات الجعل المشروط فهو لا يجدى، و إن أريد إثبات المجعول فقط من دون جعل فهو غير معقول.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- إلاَّ أنَّ هذا التوهم غير صحيح لأننا نتمسك بالعام لإثبات الحكم الفعلي بالمطابقة و نثبت الجعل بالالتزام و ليس فعلية المجعول في طول وصول الجعل بل في طول ثبوته الواقعي.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- ثم انَّ هناك إشكالاً رئيسياً مشتركاً على الطريقتين معاً و حاصله: انَّ ظهور العام لا يساعد على إثبات وجوب الإكرام في الفرد المشكوك لا بالطريقة الأولى و لا بالطريقة الثانية.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- أمّا الأول فلأنّ إثبات الحكم الفعلي بالعامّ على الفرد المشكوك معناه صيرورة مدلول العام إخباراً في هذا الفرد لأنّ فعلية مجعول جعل ثابت بدليل آخر قضية خبرية لا محالة، فإن أُريد جعل الخطاب العام في تمام مدلوله إخباراً عن فعلية جعل ثابت في مرتبة سابقة فهو واضح البطلان بل خلف لأنّ الكلام في التمسك بدليل الجعل في الشبهة المصدقية، وإن أُريد جعل خصوص هذه الدلالة منه إخباراً فهو أشنع لأنّ الدال على الحكم في العام واحد فهو أمّا أن يكون إخباراً أو إنشاءً فجعله إخباراً بلحاظ بعض الافراد و إنشاءً بلحاظ الباقي إن لم يكن مستحيلاً فلا أقل من انه غير صحيح إثباتاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و لا يقاس ذلك بما إذا ورد دليل خاص على وجوب إكرام زيد المشكوك في عدالته فانه لو علم ان ملاك الإكرام هو العدالة لا إشكال في كون القضية إنشائية و ليست إخبارية و مع ذلك يستفاد انتفاء الفسق، و ذلك لأنه في مثل هذه الحالة يكون الخطاب كاشفاً عن جعل شخصي و يكون المولى بنفسه قد تصدى إلى إحراز موضوعه فلا تكون عدالته المشكوكة مأخوذة في موضوع الجعل الشخصي و إن كان الملاك مقيداً بها بل يكون حالها حال أصل الملاك من حيث عدم تقييد الخطاب به لكون المولى متصدياً لإحرازه في موضوع جعله،

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و مثل هذا لا يعقل افتراضه في المقام فإنَّ استفادة جعل شخصي في زيد بالخصوص يلزم منه أن يكون خطاب العام متكفلاً جعلين أحدهما جعل وجوب الإكرام على الفقراء العدول بتوسط عنوان كل فقير عادل و الآخر جعل شخصي لوجوب إكرام زيد على كل حال و هو واضح البطلان فإنَّ خطاب العام لا يتكفل إلاَّ جعلاً واحداً بتوسط عنوان العام على نهج القضية الحقيقية اللهم إلاَّ أن نرجع الجملة إلى خبرية فيمكن أن تكون إخباراً عن جعل متعددة و قد عرفت فساد ذلك أيضاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و أمّا الثاني فلأنَّ الحكم الظاهري يختلف عن الحكم الواقعي في مرحلة الجعل حيث يكون موضوعه الشك في الحكم الواقعي، و حينئذٍ لا يعقل أن يكون عموم العام في الفرد المشكوك كونه من افراد المخصص دالاً على وجوب إكراهه الظاهري لأنه لو دل على وجوب ظاهري فعلى فيه كان إخباراً و إن كشف عن جعله فيه على حد جعل الوجوب الواقعي في الفقير العادل فهو غير معقول لأن كل خطاب لا يتحمل إلا الكشف عن جعل واحد و هو أمّا أن يكون واقعياً لم يؤخذ في موضوعه الشك أو يكون ظاهرياً أخذ في موضوعه ذلك.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و يمكننا أن نستخلص من مجموع ما تقدم انَّ التمسك بالعام في الشبهة المصداقية لمخصصه غير صحيح لأنَّ ذلك انما يتصور بأحد أنحاء أربعة كلها غير تامة.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

بلحاظ الشبهة الحكمية

بلحاظ الشبهة الموضوعية

لإثبات حكم ظاهري لوجوب الإكرام في الفقير  
المشكوك فسقه

لإثبات جعل مطلق في الفرد المشكوك غير مقيد  
بالعدالة لكونها محرزة من قبل المولى نفسه

التمسك بالعام في  
الشبهة المصداقية  
لمخصصه

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- النحو الأول - أن يراد التمسك بالعام في الفرد المشكوك بلحاظ الشبهة الحكمية أي لإثبات جعل يمكن تطبيقه على الفرد المشكوك
- النحو الثاني - أن يتمسك بالعام في الفرد المشكوك بلحاظ الشبهة الموضوعية لإثبات فعلية المجعول بالجعل الواقعي لوجوب الإكرام
- النحو الثالث - أن يتمسك بالعام لإثبات حكم ظاهري لوجوب الإكرام في الفقير المشكوك عدالته و فسقه.
- النحو الرابع - أن يراد التمسك بالعام لإثبات جعل مطلق في الفرد المشكوك غير مقيد بالعدالة لكونها محرزة من قبل المولى نفسه نظير موارد الجعل الشخصي بنحو القضية الخارجية لوجوب إكرام زيد مع العلم بأن الملاك مقيد لبأ بعدالته.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- النحو الأول - أن يراد التمسك بالعام في الفرد المشكوك بلحاظ الشبهة **الحكمية** أي لإثبات جعل يمكن تطبيقه على الفرد المشكوك
- وهذا هو النحو الذي عالجه المحقق النائيني (قده) مبنياً على تعنون العام ثبوتاً بغير عنوان الخاص بالبرهان المتقدم شرحه حيث انه لو أريد التمسك به لإثبات الجعل المطلق فهو خلف التخصيص وإن أريد التمسك به لإثبات الجعل المقيد فلا يحرز انطباقه على الفرد المشكوك.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و قد ناقش المحقق العراقي (قده) في التعنون المذكور بنقاش نقضى و حلّى «١».

---

(١) - مقالات الأصول، ج ١، ص ١٤٩ - ١٥٠

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- أمّا النقض فبموارد موت بعض افراد العام خارجاً و قد عرفت انّ هذا منه (قده) خلط غريب بين مرحلة الجعل و مرحلة المجعول.
- و أمّا الحلّ، فبدعوى: انّ المخصص أنما يدلّ على تضيق حكم العام في مورد التخصيص و حكم العام متأخر رتبة عن موضوعه فان أُريد جعل هذا التضيق سبباً في تضيق الموضوع فهو مستحيل لأنّ الحكم المتأخر عن موضوعه لا يمكن أن يؤثر في تجديد موضوعه، و إن أُريد تضيق الموضوع في المرتبة السابقة بقطع النظر عن المخصص فهو بلا موجب كما هو واضح.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- وهذه المناقشة أيضاً غريب منه (قده) فإنَّ المخصص و إن كان تضييقاً لحكم العام إلا ان مدعى التعنون لا يدعى ان تضييق حكم العام واسطة ثبوتية لتضييق موضوعه ليقال بانه مستحيل و انما يدعى انه واسطة في الإثبات تكشف إنا عن تضييق موضوع حكم العام ببرهان استحالة الإهمال ثبوتاً، و كان المحقق العراقي (قده) قاس العمومات المجعول فيها الحكم على الافراد من خلال عنوان العام علي نهج القضايا الحقيقية بالقضية الخارجية التي يجعل فيها الحكم على الأشخاص الخارجية مطلقاً كما فيما إذا اشار إلى اشخاص معينين و قال (أكرم هؤلاء) فانه في مثل ذلك لا إشكال في انه لو اخرج بالتخصيص زيدياً الفاسق منهم مثلاً لا يتعنون موضوع الحكم في الباقي بعنوان العادل لأن المولى بنفسه قد أحرز و شخص موضوع حكمه في كل شخص من أولئك سواء كان لعنوان العدالة دخل في الحكم ثبوتاً أم لا.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و قد تقدم انَّ هذا القياس في غير محله و إنَّ الحكم إذا كان مجعولاً بتوسط عنوان - و لو كان مصبه الفرد لا الطَّبِيعَة - فلا محالة يتعنون موضوع الحكم بنقيض ما يطرأ على ذلك الخطاب من قيود لكون القضية حقيقية لا خارجية و إنَّ المولى لا يتكفل إحراز ذلك العنوان في المصاديق و انما يجعل حكمه على كل فرد ينطبق عليه ذلك العنوان و بتوسطه فإذا كان لا يريد القضية المطلقة فلا محالة يكون موضوع حكمه المجعول على نهج القضية الحقيقية المقيد بغير العنوان الخاص.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- بل هذا التعنون يثبت في القضية الخارجية أيضاً إذا كان المخصص للعام اخرج الافراد بتوسط عنوان كما إذا قال في المثال المتقدم (لا يجب إكرام فساقهم)، حيث يستكشف منه أن المولى لم يتصد بنفسه إلى إحراز فسقهم و عدالتهم بل أوكل ذلك إلى المكلف و جعل حكمه بوجوب الإكرام على العادل منهم فهذه القضية من ناحية فسقهم و عدالتهم كالقضية الحقيقية من حيث أن موضوع الجعل المستكشف بالخطاب مقيد بالعدالة.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- النحو الثاني - أن يتمسك بالعام في الفرد المشكوك بلحاظ الشبهة **الموضوعية** لإثبات فعلية المجعول بالجعل الواقعي لوجوب الإكرام
- وهذا هو الذي قلنا أن البرهان المتقدم من الميرزا (قده) لا يجدى في إبطاله و لكنه غير صحيح أيضاً لوجوه:
- الأول - ما تقدم من أن بيان فعلية المجعول من باب فعلية موضوعه الواقعي ليس من شأن المولى بما هو مولى عرفاً فلا يكون خطابه كاشفاً عن ذلك ل يتمسك به [١].

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

[١]- بل الأوفق ان يقال: ان الحكم الفعلى بمعنى المجعول خارج عن مدلول الخطاب سواءً فى العام أو المطلق و انما هو من باب تطبيق الجعل المنكشف بالخطاب على مصاديقه و إحراز صغراه المستلزم لتولد الحكم الفعلى بمعنى المجعول - و هو وجود وهمى غير حقيقى على ما تقدم مرارا - فتمام دور الظهورات فى باب القضايا الحقيقية الكشف عن الجعل و حدوده سعة و ضيقا و لا مساس لها بعالم المجعول و مرحلة التطبيق، نعم إذا كان الخطاب قضية خارجية كان ناظراً إلى مرحلة التطبيق و المجعول لا محالة إلا ان هذا غير جعل الحكم على كل فرد فرد فان هذا يتصور فى القضية الخارجية و الحقيقية معاً كما انه غير دلالة اللفظ على الاستيعاب المتصورة فى القضيتين أيضاً لأنها تنفى التخصيص بنحو الشبهة الحكمية فقط.

## المقام الثاني - فى المخصص المجلد مصداقاً

• و هكذا يتضح: ان الخطاب المجعول على نهج القضية الحقيقية لا يمكن أن نثبت به الحكم فى الشبهة المصداقية، إذ لو أريد التمسك به لإثبات الحكم الفعلى بمعنى المجعول فهو خارج عن مدلول الخطاب، و ان أريد التمسك به لإثبات سعة الجعل و عدم خروج هذا الفرد منه فالمفروض ان الجعل قضية حقيقية فسعته و شموله لهذا الفرد أيضاً لا بد و ان يكون على نهج القضية الحقيقية لا الخارجية أى ينفى أخذ أى قيد يوجب عدم شمول القضية الحقيقية بما هى حقيقة لهذا الفرد لا أنه يثبت شموله له بما هو فرد خارجى فان هذا خلف كون الجعل المستكشف بالعام - مهما ورد عليه قيود حقيقية أو خارجية - يبقى قضية حقيقية، فالعموم لا يمكن ان يثبت الا ان الجعل غير مقيد بعدم هذا الفرد و لا يمكن ان يثبت ان هذا الفرد الخارجى واجب الإكرام و انما يثبت ذلك فى مرحلة التطبيق بعد إحراز الجعل و حدوده و المفروض ان الجعل قد أخذ فى موضوعه قيد العدالة فلا يحرز انطباقه على الفرد المشكوك و قد ظهر بهذا البيان: ان تمام فذلكة الموقف مرتبطة بهذه النكته لا بمسألة مولوية المولى و شأنه بما هو مولى، و لا بكون الجملة إنشائية لا خبرية فان الخطاب لو كان بنحو القضية الخارجية و ناظراً إلى مرحلة التطبيق كان يصح التمسك به بلا كلام و لم يكن ذلك منافياً مع شأن المولى بما هو مولى و لا انقلاب الإنشاء إخباراً بل يبقى الخطاب إنشاءً و لكنه يدل بالملازمة على مدلول إخبارى و لا محذور فيه.

• كما ظهر: ان ما أفيد فى دفع الإشكال الثالث من ان نتمسك بالعموم لإثبات فعلية المجعول بالمطابقة و يكون دالا بالالتزام على الجعل غير سديد، فان الخطاب لا يمكن ان يثبت المجعول إلا إذا كان بنحو القضية الخارجية، و لعل هذا هو روح مقصود الميرزا (قده).

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الثاني - انه يلزم منه انقلاب خطاب العام الإنشائي إلى جملة خبرية في الفرد المشكوك لأنَّ الكشف عن فعلية و تحقق مجعول جعل كلى في فرد مفاد خبرى و ليس إنشائياً كما تقدم، فحينئذٍ لو فرض إرجاع مفاد العام في تمام الافراد إلى جملة خبرية تحكي عن فعلية المجعول بفعلية موضوعه فهذا واضح الشناعة، إذ مضافاً إلى وضوح كون الخطاب جملة إنشائية في مقام الجعل بحسب الفرض، كيف يمكن أن يفرض اخبار المولى عن عدالة كل فقير مع وضوح انقسامه إلى فاسق و غير فاسق؟

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و إن بقي مفاد العام في سائر الافراد على إنشائيته فهذا فيه شناعتان، إذ من ناحية يلزم أن تكون القضية الواحدة ملفقة من إنشائية و إخبارية و هو إن لم يُفرض استحالاته فلا أقل من انه لا يقع خارجاً في باب الاستعمالات، و من ناحية أخرى لا يوجد تمايز بين الفرد المشكوك في الشبهة الموضوعية مع الفرد الواقعي بل كلاهما فردٌ من الفقير المأخوذ في موضوع الخطاب العام اللهم إلا أن يعمل المولى علمه الغيبي فيقصد بخطابه الاخبار بلحاظ الافراد التي يعلم بعلمه الغيبي انه سوف يقع شك مصداقي فيها و هذا أيضا واضح الفساد و الشناعة.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الثالث - ما تقدم من انَّ التمسك بالعام لإثبات الحكم الفعلي في الشبهة الموضوعية فرع ثبوت الجعل له في الشبهة الحكمية فان أريد إثباتهما معاً فهو غير معقول إذ الخطاب لا يتكفل إلا لإثبات حكم واحد، و ان شئت قلت: انَّ العام لا يشمل كل فرد إلا مرة واحدة لإثبات الحكم فيه أمّا بلحاظ مرحلة الجعل أو المجعول.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و إن أُريد إثبات المجعول بلا جعل فغير معقول لتوقفه عليه و إن أُريد إثبات الجعل بلا مجعول فغير مفيد لكونه مشروطاً.
- و قد تقدم الجواب عن هذا الوجه و انه يمكن اختيار الشق الثاني و انه بالعامّ ثبت بالمطابقة فعلية المجعول و يكون دالاً بالالتزام على الجعل فيكون استفادة الجعل بلحاظ الفرد المشكوك بدلالة التزامية للعام لا مطابقة.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- الرابع - ما يستفاد من بعض كلمات المحقق العراقي (قده) و حاصله: ان دليل حجية العام لا تشمل العام إلا مرة واحدة لا مرتين مع انه في المقام لا بد من إلغاء احتمال عدم وجوب إكرام الفرد المشكوك مرتين مرة بلحاظ الشبهة الحكمية لنفي احتمال تخصيص زائد فيه و أخرى بلحاظ الشبهة الموضوعية.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و قد حاول الجواب عليه، بأنه لا مانع من التمسك بدليل حجية العام أولاً لإلغاء احتمال الخلاف في الفرد المشكوك بلحاظ الشبهة الموضوعية لإثبات الموضوع فيتمسك بدليل الحجية فيه مرة أخرى بلحاظ الشبهة الحكمية لأن الحجية وإن كانت واحدة جعلاً إلا أنها منحلة في مرحلة التطبيق و لا محذور في أن يتحقق فرد في طول شمول الحجية لفرد آخر كما هو الحال في الاخبار مع الواسطة.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- وهذا الجواب مع أصل الإشكال غير الصحيح لأنَّ الحجية ليست مجعولة على عنوان الشك و احتمال الخلاف و انما مجعولة على موضوع هو دلالة الدليل العام فانها الحجة و حينئذٍ فلا بدَّ من ملاحظة انه هل يمكن افتراض دالتين في دليل العام بلحاظ الشبهتين أم لا فانَّ أمكن تحصيل ذلك كان التمسك بدليل الحجية فيهما عرضياً و إلاَّ فلا مجال للتمسك بدليل الحجية حتى بنحو طولى لعدم موضوع له، و قد عرفت انه يمكن افتراض دلالة العام مطابقة على فعلية المجعول في الفرد المشكوك و التزاماً على ثبوت جعل له على تقدير كونه عادلاً واقعاً.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- النحو الثالث - أن يتمسك بالعام لإثبات حكم ظاهري لوجوب الإكرام في الفقير المشكوك عدالته و فسقه.
- و هذا النحو لا يرد عليه الاعتراض الأول المتقدم على النحو الثاني كما هو واضح و لكن يرد عليه ما أشير إليه سابقاً:

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- أولاً - إنَّ الحكم الظاهري في طول وصول الحكم الواقعي عقلاً فضلاً عن ثبوته الواقعي فلو أريد إثبات الحكم الظاهري من دون إثبات الحكم الواقعي بوجوب الإكرام على تقدير العدالة فهو غير معقول، وإن أريد إثباتهما معاً في عرض واحد للفرد المشكوك فهو خارج عن قدرة العام الذي لا يثبت في كل فرد إلاً حكماً واحداً، وإن أريد إثبات الحكم الظاهري بالمطابقة و الواقعي بالالتزام كان دوراً لما عرفت من انه في طول وصول الحكم الواقعي فلا يعقل أن يكون وصول الحكم الواقعي بتوسطه.

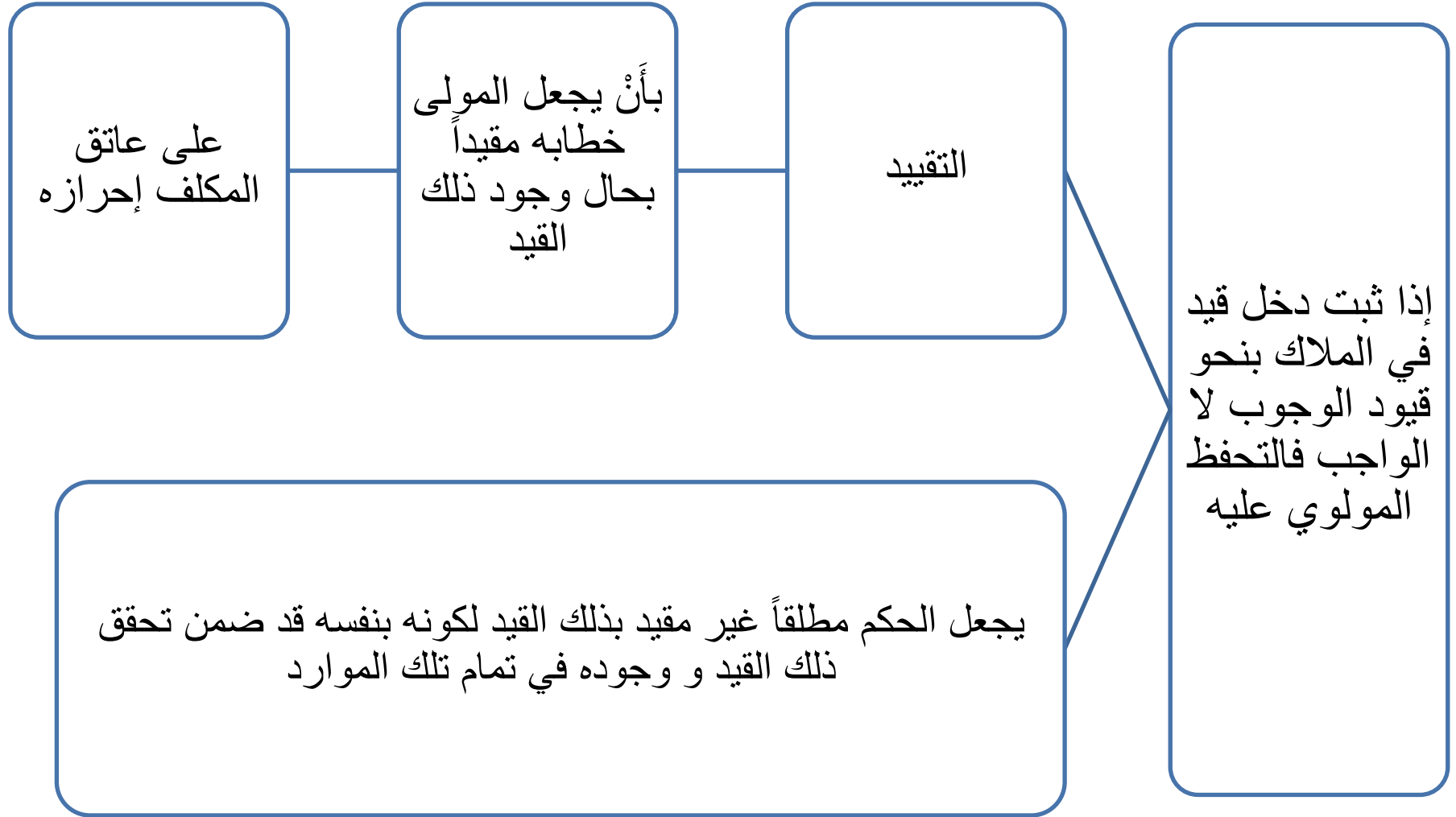
## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و ثانياً - انَّ الجعل الواقعي مع الجعل الظاهري متباينان لتباين موضوعيهما فان أُريد التمسك بدليل العام لإثبات الجعل الظاهري في الفرد المشكوك فهو غير معقول لأنَّ الدليل الواحد لا يتكفل إلاَّ جعلاً واحداً و هو الجعل الواقعي بحسب الفرض، و إن أُريد التمسك به لإثبات فعلية المجعول الظاهري كانت الجملة خبرية فترجع المحاذير المتقدمة في التقدير المتقدم.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- النحو الرابع - أن يراد التمسك بالعام لإثبات جعل مطلق في الفرد المشكوك غير مقيد بالعدالة لكونها محرزة من قبل المولى نفسه نظير موارد الجعل الشخصي بنحو القضية الخارجية لوجوب إكرام زيد مع العلم بأن الملاك مقيد لبأ بعدالته.
- و هذا النحو من التمسك أيضاً غير صحيح و توضيح ذلك يتوقف على تقديم امرين:

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- ١- إذا ثبت دخل قيد في الملاك بنحو قيود الوجوب لا الواجب فالتحفظ المولوي عليه يمكن أن يكون بأحد وجهين،
- أما التقييد بأن يجعل المولى خطابه مقيداً بحال وجود ذلك القيد و بذلك يكون الموضوع مقيداً بذلك القيد لا محالة و يكون على عاتق المكلف إحرازه و لا يمكن إحرازه من كلام المولى،
- و أمّا أن يجعل الحكم مطلقاً غير مقيد بذلك القيد لكونه بنفسه قد ضمن تحقق ذلك القيد و وجوده في تمام تلك الموارد و بذلك لا يضر عدم تقييد الجعل رغم كون الملاك مقيداً.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- ٢- انَّ الحكم المشروع
- تارة: يكون مجعولاً على وجه كلى أى على نهج القضايا الحقيقية التي مرجعها إلى افتراض وجود الموضوع و تقديره و جعل الحكم عليه،
- و أخرى: يجعل الحكم على وجه شخصي أى على نهج القضايا الخارجية فيشير إلى افراد خارجية و يقول أكرم هؤلاء،

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- وحينئذ في موارد ثبوت دخل قيد في الملاك إن كان الجعل من القسم الأول فيتعين علي المولى حفظ التقييد بالوجه الأول أي بتقييد الجعل به و لا يمكنه أن يتحفظ على القيد بالنحو الثاني فان القضية الحقيقية موضوعها أعم من الافراد الموجودة و المحققة فعلاً في الخارج أو المعدومة فلا يمكن التحفظ على القيد عن طريق إحراز تحققه في الافراد الخارجية من قبل المولى نفسه نعم يستثنى من ذلك حالة واحدة سوف نشير إليها.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و أمّا إذا كان الجعل على النهج الثاني فهنا يمكن للمولى أن يتحفظ على القيد بكلا الوجهين من تقييد الجعل به أو تضمينه بنفسه لإحرازه و جعل الحكم على الأشخاص مطلقاً و يكون حال هذا القيد حال أصل المصلحة من حيث عدم تقييد الحكم به.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- إذا اتضح هذان الأمران فنقول:

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- يوجد هنا جعل كلي على نهج القضية الحقيقية و هو وجوب الإكرام على كل فقير و قد ثبت بالمخصص المنفصل ان قيد العدالة دخيل في الملاك و هذا الجعل لا يمكن أن يحفظ ملاكه المذكور إلا بأن يؤخذ العدالة قيداً فيه أيضاً لكونه قضية حقيقية بحسب الفرض، فلا يمكن افتراض إطلاق الحكم من ناحيته على أساس تضمين المولى تحققه في تمام الافراد المحققة و المقدرة

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- وهذا هو التعنون الذي ذكره الميرزا (قده) فلا يمكن التمسك بهذا الجعل في الفرد المشكوك، و لكن يفترض وجود جعل آخر شخصي على نحو القضية الشخصية في خصوص زيد و حيث انه جعل شخصي فيمكن أن يفرض أن القيد يحفظ فيه بالوجه الثاني فلا يؤخذ قيد العدالة في موضوع الوجوب بل يستكشف من جعل الوجوب عليه إحراز المولى بنفسه لوجود القيد.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و هذا النحو يتم لو ورد خطاب خاص في زيد فقيل (أكرم زيداً الفقير) و لا يقال بأن إثبات عدالة زيد أجنبي عن المولى فان هذا المولى الذى جعل الوجوب على زيد مباشرة من شأنه أن يحرز قيود ملاك حكمه فيه و إلا لكان عليه أن يجعل بنحو القضية الحقيقية بنفسه تصديه إلى جعل القضية الشخصية ظاهر في تعهده بنفسه لضمان مصب حكمه و ملاكه بتمام قيوده و شرائطه.

## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

• لكن المقام لا يوجد فيه خطاب شخصي في الفرد المشكوك خاصة و إنما الموجود خطاب عام متضمن لجعل كلي، و حينئذٍ مرجع هذا المدعى إلى انَّ بإزاء الدليل العام يوجد جعلان، جعلي كلي بنحو القضية الحقيقية و جعل شخصي بنحو القضية الخارجية للفرد المشكوك و مثل هذا واضح البطلان فانَّ دليل العام لا يبرز إلاَّ جعلاً واحداً. نعم لو كانت القضية إخبارية أمكن أن تكون اخباراً عن جعلٍ عديدة لكنها ليست كذلك [١].

• [١] - بل لا تفيد حتى إذا كانت القضية إخبارية ما لم تكن اخباراً عن المجعول و القضية الخارجية فتأمل جيداً.



## المقام الثاني - في المخصص المجمل مصداقاً

- و هكذا ثبت عدم إمكان التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية و من نفس هذا التحليل يتضح انّ هناك **حالتين يجوز** فيهما التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية لمخصّصه.



موسسه  
رواق  
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

[www.ravaqhekmat.ir](http://www.ravaqhekmat.ir)